

و مستعارة منه بعد القينة **قوله** لا نأقول هو جواب بتجريد الدعوى  
وبيان ان المراد بالقينة التي يجب تخصيص الملايم بها عداها هي القينة  
المعينة ذلك المانعة **قوله** لا يتحقق ان الاطلاق الخ بل لان تحقق الاستعارة  
قينة كما لية لكنهما استعارة **قوله** يخبرنا سدا له ليدا الاولي هما  
ايضا قينة بالري ليدونهم ان الترشيع المجرى عن التجريد مشروط بانتفا  
القينة **قوله** على وزنه علم الشعر الملتزم ببعضه ببعض جدا الظاهر  
ان ايراد الشارح هذا ههنا لاستيفاء المقام لا كونه حقا لانرضيا  
كما هو ظاهر كما يشير اليه قوله فيما بعد لان البدل يلايم المشبه به ومن  
خواصه فان البدل على وزن علم ليس من خواص المشبه به **قوله** رات  
اسد كذا في السلاح يخبره عليه انه قينة فان الملايم الذي تصير الاستعارة  
به مجردة انما يكون بعد القينة فالاستعارة في المثال مطلقة لا مجردة  
ورفعه ان القينة كما لية اذ تمثيلية به للاستعارة قينة **قوله**  
كما في قوله لذي اسد كذا في السلاح مقدي يخبره عليه مثل ما تجر  
علام مثال المتن فانه يكون هذا مثلا للاجتماع ابل للترشيح فقط و  
الجواب ما تقدم في يمكن الجواب في خصوص هذا بان القينة كلمة لذي  
بمعنى عند التقدير كنت لذي اسد وانا عند اسد والاسد الحقيقي لا يكون  
عنده عادة وبعد تسليم ان القينة هي اسد كذا في السلاح فليكن كونه  
مجردة باعتبار اقتراحها باللفظ فالمفسر من اوقع نفسه في مواقع كثيرا  
على ما ذكره الشارح في الاطلاق ثم انه في المصراع الاخير من لغات جعله  
ذال حتى كما نساو لاسد فاداة اختصاص البدل به المفهوم من تقديم  
الظرف والمبا لغوة في نفي النصف المفهومة من لم تقم الا المبالغة الواقعة  
في صيغة التعليل راجعة الى النفي والنفي كما قيل في قوله تعالى وما  
ربك بظلام للعبيد **قوله** فالقسيم اعتباري تفريع على قوله وقد  
يجتمع **قوله** والترشيح ابلغ اى من الاطلاق والتجريد وجمع كما والدليل  
الذي اورده على البلغية جار في ثلاثة اما في الاطلاق والتجريد فظاهر

واما

واما في صورتها الاجتماع فلما يسا في عنده من انها بمنزلة الاطلاق لتسا قطرها  
بتعارضها قوله والا صح فالابلاغ من البلاغة هو الكلام المحصر بالاضافة  
الى الترشيع والا فالبلاغة بوصف بها المتكلم ايضا **قوله** ومن المبالغة  
هو المتكلم فنه انه جعله كونه من المبالغة احتمالا وهو غير جازم ويمكن  
ان يقال هو تماشاة وتوسيع الدلائل والابلاغ منه التجوش وبتنا صحة  
المحصر في المتكلم على ما هو لفتا من بنا الفعل التفضيل والا فقد يحذف  
كما عدد والو **قوله** وقد اشنا الموجه حيث قال فيما مر فقد يحذف  
التجريد ها عن بعض مبالغة في الاستعارة **قوله** لتسا قطرها بتعارضها  
لاشك ان التسا قط بالعارض بما يكون اذا تساوي الملايم كما وكيفا  
والا فقد تعارض فلا تسا قط فعلم من ذلك ان المراد بقوله وجمع التجريد  
والترشيح في مرتبة الاطلاق للمع الواقع على وجه التساوي كما وكيفا  
والا فالحكم حكم المجرده والمرشحة **قوله** فلا تعد قينته المصروفة  
تجريد هذا لتس على ترتيب اللفظ السابق في قوله واعتبار الترشيع  
والتجريد انما يكون بعد تمام القينة **قوله** لو لم يشترط زيادة التجريد  
والترشيع ذكر التجريد فيما هو بصدده استطراد ولا مند امره على  
ذكر زيادة الترشيع **قوله** لان الترشيع ذكره الملايم المستعارة منه هذا  
بتا على ما ذكره ههنا في تفسير الترشيع والا فيسكت في من الشارح اخر الكتاب  
انه موضح لما يشتمل هذا وملايم المشبه المقارن للمتشبه **قوله**  
والمستعارة منه فيمكنه المشبه على مذهب السكا في فقرته المكنية  
عند من ملايمات المستعارة له فالجندلية عنده على تقدير عدم  
الاشتراط بتجريد لا ترشيح فكان حقا العبارة ان يقال فلا تعد قينة  
المصروفة ولا قينة مكنية السكا كالتجريد ولا قينة مكنية السكا  
ترشيحا وقد اشار الشارح بقوله نعم يكون كذلك على المذهب المختار  
لانه لا يكون كذلك على مذهب الخطيب ايضا وذلك ان المكنية عنده هو  
التشبيه المضمرة في النفس والتجندلية اثبات بعض ملايمات المشبه به

يد